

Distr.: General
13 August 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 37 من جدول الأعمال المؤقت*

قضية فلسطين

التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: قطاع غزة في ظل الإغلاق والقيود المفروضة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/150

161020 061020 20-10461 (A)



التقرير الذي أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: قطاع غزة في ظل الإغلاق والقيود المفروضة

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 10/74، الذي طلبت فيه الجمعية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل تقديم تقارير عن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

ومنذ أن بسطت حماس سيطرتها على غزة، فرضت إسرائيل على مليوني فلسطيني إغلاقاً مطولاً وقيوداً شديدة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل، مما يشكل في واقع الأمر حصاراً على قطاع غزة الذي تبلغ مساحته 365 كيلومتراً مربعاً. وعلاوة على ذلك، تعرض قطاع غزة لثلاث عمليات رئيسية من الأعمال العدائية العسكرية منذ عام 2008. والنتيجة هي الانهيار الوشيك لاقتصاد غزة في ظل القيود الشديدة المفروضة على التجارة مع بقية الاقتصاد الفلسطيني ومع العالم. وفي الفترة بين عامي 2007 و 2017، ارتفع معدل الفقر في غزة من 40 إلى 56 في المائة؛ واتسعت فجوة الفقر من 14 إلى 20 في المائة؛ وتضاعفت التكلفة الدنيا السنوية للقضاء على الفقر أربع مرات من 209 ملايين دولار إلى 838 مليون دولار (بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في لعام 2015).

ويحد تأثير المتغيرات الداخلية المنشأ، وتداخل العوامل السببية المختلفة ومشاكل القياس من المنهجيات التي يمكن استخدامها لتقدير التكلفة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الإغلاق المطول المستمر والقيود الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل في قطاع غزة وبسبب العمليات العسكرية الرئيسية الثلاث التي وقعت خلال الفترة 2007-2018. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تقدير تكلفة الإغلاق وحصار القيود بشكل منفصل عن تكلفة العمليات العسكرية. ومع ذلك، فإن تقدير مسارات النمو الافتراضية (السيناريوهات) في غزة - أي على افتراض أن الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية لم تحدث - اعتباراً من عام 2007 فصاعداً، يوفر بعض المؤشرات عن الخسائر الاقتصادية (من حيث الناتج المحلي الإجمالي) من خلال قياس مدى انحراف السيناريوهات الافتراضية عن القيم التاريخية للناتج المحلي الإجمالي.

وبالتركيز على الفترة 2007-2018، واستخدام التحليل الاقتصادي القياسي لبيانات استقصاءات الأسر المعيشية، فإن التكلفة الاقتصادية التراكمية المقدرة للاحتلال الإسرائيلي في غزة، في ظل الإغلاق المطول والقيود الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل والعمليات العسكرية، تقدر بمبلغ 16,7 مليار دولار (بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة لعام 2015): أي ما يعادل ستة أضعاف قيمة الناتج المحلي الإجمالي لغزة، أو 107 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، في عام 2018. ويشير تحليل السيناريوهات إلى أنه لو استمرت الاتجاهات التي كانت قائمة قبل عام 2007، لكان معدل الفقر في غزة قد بلغ 15 في المائة في عام 2017 عوضاً عن 56 في المائة، في حين أن فجوة الفقر كان يمكن أن تصل إلى 4,2 في المائة عوضاً عن 20 في المائة.

لذلك، فإن رفع ما يرقى إلى الحصار المفروض على غزة أمر أساسي لكي يتسنى للقطاع ممارسة التجارة بحرية مع بقية الأرض الفلسطينية المحتلة ومع العالم، واستعادة الحق في حرية التنقل لأغراض الأعمال التجارية وتلقي الرعاية الطبية والتعليم والترفيه والروابط الأسرية. ولا يمكننا أن نأمل في حل الأزمة الإنسانية على نحو مستدام إلا من خلال الإنهاء الكامل لإجراءات الإغلاق الخانقة، وفقاً لقرار مجلس الأمن 1860 (2009).

أولا - المقدمة والهدف والنطاق

1 - على مدى 13 عاما، وبعد أن بسطت حماس سيطرتها على قطاع غزة في حزيران/يونيه 2007، ظل الفلسطينيون الذين يعيشون في القطاع خاضعين لإغلاق إسرائيلي مطوّل وقيود شديدة مفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل ترقى في الواقع إلى حد الحصار. وبالفعل، فإن هناك ما يقرب من مليوني شخص محصورون في حبيب مساحته 365 كيلومترا مربعا يتسم بإحدى أعلى الكثافات السكانية في العالم. وقد حُصر دخول البضائع إلى قطاع غزة في المنتجات الإنسانية الأساسية فقط⁽¹⁾. وبالإضافة إلى الإغلاق المطوّل والقيود الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل، كانت غزة هدفا لثلاث جولات رئيسية من الأعمال العدائية خلال فترة زمنية مدتها ست سنوات (ابتداء من كانون الأول/ديسمبر 2008) أسفرت عن تدمير القاعدة الإنتاجية، في حين أن الأزمة الحادة التي تلت ذلك حوّلت قطاع غزة إلى حالة إنسانية وحكمت عليه بالاعتماد الشديد على المعونة. وعلاوة على ذلك، فإن الانقسام بين الفلسطينيين يطرح تحديات كبيرة أمام التنمية في غزة.

2 - وبالتركيز على الفترة السابقة لعام 2012، حذرت الأمم المتحدة من أن الاتجاهات الجارية ينبغي أن تُعكس، لكي تصبح غزة "مكاناً صالحاً للحياة" في عام 2020⁽²⁾. واليوم، في عام 2020، ووفقا للتحليل الوارد في هذا التقرير، شهدت غزة واحدا من أسوأ الأداءات الاقتصادية على الصعيد العالمي وأعلى معدل للبطالة في العالم⁽³⁾، في حين يعيش أكثر من نصف سكان القطاع تحت خط الفقر. ولا تتوفر للغالبية العظمى من السكان إمكانية الحصول على المياه النظيفة أو الكهرباء أو شبكة صرف صحي ملائمة، كما أن قطاع غزة يعاني من تدهور بيئي كبير. ومنذ بداية الإغلاق والقيود الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل في عام 2007، عاش الفلسطينيون في غزة 13 عاما من التدهور المستمر في الظروف المحيطة بهم. وقد بُذلت جهود لإحياء الوضع، مع تركيز التدخلات على الإغاثة الإنسانية ومشاريع البنى التحتية الكبرى وغيرها من المشاريع الإنمائية.

3 - والهدف من التقرير هو توضيح الوضع وتقدير التكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة جراء ما تفرضه عليه إسرائيل من إغلاق وقيود وأعمال عدائية متكررة، مع التركيز على الظروف الاجتماعية الاقتصادية للأسر المعيشية خلال الفترة 2007-2018⁽⁴⁾. فأولا، يستخدم التقرير بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة وبيانات تعداد السكان لتقدير الأثر الناجم عما تفرضه إسرائيل من إغلاق وقيود وعمليات عسكرية على ما يلي: (أ) معدل الفقر وفجوة الفقر على مستوى الأسرة المعيشية؛ (ب) الحد الأدنى لتكلفة القضاء على الفقر. ثانيا، يقدر التقرير التكلفة الاقتصادية من حيث النمو الاقتصادي المحتمل الذي كان يمكن تحقيقه لو لم يحدث الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية. ثالثا، يقترح التقرير مجموعة من التوصيات للتخفيف من أثر استمرار فرض الإغلاق والقيود على غزة.

(1) United Nations, "Gaza ten years later", July 2017

(2) United Nations, "Gaza in 2020: A liveable place?", August 2012

(3) مكتب العمل الدولي، وضع عمال الأراضي العربية المحتلة، ILC.107/DG/APP، (جنيف، 2018).

(4) يغطي هذا التقرير تلك الفترة لأنها تشمل أحدث تعدادين، أجراهما الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وكذلك أحدث البيانات الإجمالية المتاحة وقت إعداد هذا التقرير.

4 - وينبغي التأكيد على أن نطاق التقديرات الواردة في التقرير يقتصر على التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي الناجمة عن الإغلاق المطول والقيود الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل والعمليات العسكرية المتكررة خلال الفترة 2007-2018. ولا تفترض التقديرات إنهاء الاحتلال وجميع التدابير التقييدية التي يفرضها على الأرض الفلسطينية المحتلة. وبعبارة أخرى، لا تمثل التقديرات سوى جزء من التكلفة الإجمالية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني في غزة بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

ثانياً - غزة: تكلفة الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة

5 - فُرضت قيود كثيرة على قطاع غزة في أوائل تسعينيات القرن الماضي. فعقب بسط حماس سيطرتها على القطاع في حزيران/يونيه 2007، شددت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قيودها إلى ما يرقى في الواقع إلى حصار عندما زادت من تشديد القيود المفروضة على حركة البضائع والأشخاص من غزة إليها. وعلى الرغم من بعض التقلبات على مر السنين، لا تزال القيود المفروضة على التنقل مشددة⁽⁵⁾.

ألف - الإغلاق: البر والبحر والمجال الجوي

6 - قبل عام 2007، كان في غزة خمسة معابر حدودية مع إسرائيل للمشاة والبضائع: كرم أبو سالم (كيرم شالوم) للبضائع؛ وبيت حانون (إيريز) للمشاة؛ وخط أنابيب الوقود الشجاعية (ناحل عوز)، المغلق منذ عام 2010؛ والمنطار (كارني)، المغلق منذ عام 2007؛ ومعبر صوفا، المغلق منذ عام 2008. ولم يبق سوى المعبران الأولان مفتوحين جزئياً وللحالات الخاصة. ومنذ حزيران/يونيه 2007، كانت المعابر في غزة تُغلق طوال يوم العمل تقريباً؛ أما في عام 1999، فقد كانت مفتوحة بالكامل. ومن الناحية الفعلية، فإن الإغلاق المطول والقيود الشديدة على التنقل يحصران بشكل محكم مليوني شخص في منطقة تبلغ مساحتها 365 كيلومتراً مربعاً. وتكمن الأهمية الاقتصادية في أن التجارة وعوامل الإنتاج (العمالة أو مدخلات الإنتاج) يسمح لها بالانتقال إلى قطاع غزة أو الخروج منه بطريقة مقيدة بشدة.

7 - وبالإضافة إلى سيطرة إسرائيل على المعابر البرية التجارية ومعابر المشاة في قطاع غزة، فإنها تسيطر على بحر القطاع ومجاله الجوي. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، حددت إسرائيل منطقة خطر تتراوح بين 100 و 500 متر داخل غزة بالقرب من الحدود، كما أنشأت منطقة ممنوعة الدخول أو "منطقة عازلة" تتراوح بين 100 و 300 متر داخل غزة، لا يسمح فيها للمزارعين بالدخول إلا سيراً على الأقدام، مع منطقة محظورة على طول الحدود مع إسرائيل بطول 100 متر⁽⁶⁾. وعلاوة على ذلك، تعرضت الأراضي الزراعية القريبة من السياج للتدمير⁽⁷⁾. وفي البحر، تمتد المنطقة المتفق عليها في اتفاقات أوصلو لتكون مفتوحة للصيد إلى 20 ميلاً بحرياً من الساحل، ولكنها نادراً ما تجاوزت 12 ميلاً بحرياً في الممارسة العملية. فقد تراوحت المساحة التي تسمح لإسرائيل بالصيد فيها بين 3 و 6 أميال بحرية منذ عام 2006، مع تمديدات عرضية لمدة بضعة أسابيع في المرة الواحدة تصل إلى 9 أميال بحرية، ووصلت في الآونة

(5) United Nations, "Gaza ten years later"

(6) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Gaza Strip: access and movement map", December 2018. متاح عبر الرابط التالي: www.ochaopt.org/content/gaza-strip-access-and-movement-december-2018-0

(7) مسلك (Gisha)، "غزة: نظرة من الداخل"، 2019.

الأخيرة ما بين 12 و 15 ميلاً بحرياً. ويتعرض العاملون في صناعة صيد الأسماك للعنف المتكرر، ويُعتقل الأشخاص الذين تعتبر البحرية الإسرائيلية أنهم قد تجاوزوا الحدود، وتُصادر قواربهم ويُطلق عليهم النار أحياناً أو يقتلون أو يُصابون⁽⁸⁾.

باء - القيود المفروضة على تنقل الأشخاص والبضائع

8 - في الوقت الراهن، يستخدم معبران فقط لسفر المشاة من غزة وإليها، هما معبر بيت حانون (إيريز) إلى إسرائيل، ومعبر رفح إلى مصر. وتسيطر إسرائيل على معبر إيريز الذي يقتصر أساساً على الحالات الإنسانية أو الأشخاص الذين يحملون تصاريح خاصة، بالإضافة إلى التجار ورجال الأعمال. وهذا المعبر هو البوابة الوحيدة إلى الضفة الغربية والقدس الشرقية. وبين عامي 2007 و 2018، كان معبر رفح مفتوحاً لمدة 2 126 يوماً ومغلقاً لمدة 2 257 يوماً، ووقعت حالات الإغلاق بشكل رئيسي في الفترة من 2014 إلى 2017⁽⁹⁾.

9 - وبحلول عام 2010، أغلقت ثلاثة من المعابر الأربعة المخصصة لنقل البضائع بين غزة وإسرائيل. وفي الفترة من 2007 إلى 2010، فرضت إسرائيل قيوداً إضافية، إذ لم تسمح بدخول غزة إلا للمنتجات الإنسانية الأساسية "التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة". وفي الفترة من حزيران/يونيه 2007 حتى حزيران/يونيه 2010، دخل ما متوسطه 2 400 شاحنة شهرياً من إسرائيل إلى غزة، مقابل 10 400 شاحنة في عام 2005⁽¹⁰⁾. وفي عام 2018، ارتفع هذا المتوسط إلى 8 970 شاحنة، لكنه لا يزال أقل من الرقم المسجل في عام 2005، عندما كان عدد سكان غزة أقل بنسبة 33 في المائة من مستواه في عام 2018.

10 - ووفقاً لمنظمة "مسلك" الإسرائيلية لحقوق الإنسان، تشير وثائق لوزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أن إسرائيل استخدمت بين عامي 2007 و 2010 صيغاً رياضية لتحديد الحد الأدنى من البضائع التي يمكن السماح بدخولها إلى غزة. واستندت هذه الصيغ إلى تقدير لجرد السلع والمنتجات الأساسية، والاستهلاك اليومي للفرد لكل سلعة، وعدد سكان غزة. وكلما بلغ النقص في بعض المنتجات حداً منخفضاً يستوجب الإنذار، زادت السلطات الإسرائيلية من تدفق تلك المنتجات، ما لم تكن هناك سياسة تخفيض متعمدة⁽¹¹⁾.

11 - وثمة قيد آخر على الأنشطة الإنتاجية، هو قائمة السلع المدنية "المزدوجة الاستخدام"، التي لا تسمح لإسرائيل للفلسطينيين باستيرادها لأن لها تطبيقاً عسكرياً محتملاً. وتشمل هذه القائمة 56 صنفاً تتطلب "موافقة خاصة" لإدخالها إلى غزة والضفة الغربية، من بينها الآلات المدنية، وقطع الغيار، والأسمدة، والمواد الكيميائية، والمعدات الطبية، والأجهزة المنزلية، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمعادن،

(8) انظر United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Gaza's fisheries: record expansion of fishing limit and relative increase in fish catch; shooting and detention incidents at sea (Gisha)", Humanitarian Bulletin: Occupied Palestinian Territory, October 2019. انظر أيضاً مسلك (Gisha)، "غزة: نظرة من الداخل".

(9) لمزيد من المعلومات عن الحركة عبر معبري رفح وإيريز، انظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، معابر غزة: قاعدة بيانات حركة الأشخاص والبضائع، المتاحة عبر الرابط التالي: www.ochaopt.org/data/crossings.

(10) مسلك (Gisha)، "غزة: نظرة من الداخل".

(11) بعد إجراءات قانونية مطولة، تلقت "مسلك" وثائق رسمية من وزارة الدفاع الإسرائيلية (باللغة العبرية) تتضمن المعايير التي تم وفقاً لها تنفيذ إغلاق غزة حتى منتصف عام 2010، انظر الرابط www.gisha.org/UserFiles/File/MatpashDoc.pdf.

والأنابيب الفولاذية، وآلات الطحن، والمعدات البصرية، وأجهزة الملاحة. وبالنسبة لغزة، تتضمن القائمة 61 بندا إضافياً، تشمل مواد البناء؛ والمواد الخام للقطاعات الإنتاجية، مثل الأخشاب ومبيدات الآفات؛ والمعدات الطبية؛ ومضخات المياه، التي تستخدم خلال الفيضانات الموسمية. وعلى الرغم من بعض التخفيف من القيود، لا سيما على مواد البناء، منذ العملية العسكرية في عام 2014، تعرضت طلبات استيراد أصناف أخرى على قائمة الاستخدام المزدوج للرفض المتكرر أو لحالات تأخير كبيرة⁽¹²⁾. وفي الأشهر الأخيرة، منحت إسرائيل تصاريح لمرة واحدة لبعض المواد، لا سيما في غزة⁽¹³⁾.

جيم - أثر الأعمال العدائية المتكررة

12 - بالإضافة إلى الإغلاق المطوّل والقيود الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل، تعرض قطاع غزة لثلاث عمليات عدائية رئيسية متتالية على مدى ست سنوات، أودت بحياة 3 804 فلسطينيين و 95 إسرائيلياً⁽¹⁴⁾. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2014، قال الأمين العام إن الدمار الذي أعقب العملية في الفترة من 8 تموز/يوليه إلى 26 آب/أغسطس كان "يفوق الوصف"⁽¹⁵⁾.

13 - ونكر فريق الأمم المتحدة القطري في تقريره أن العمليات العسكرية الثلاث قد أسفرت عن الآثار التالية⁽¹⁶⁾:

(أ) خلال الأعمال العدائية، التي استمرت من 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 إلى 18 كانون الثاني/يناير 2009، قُتل ما يقرب من 1 400 فلسطيني و 13 إسرائيلياً. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب 5 380 شخصاً بجروح⁽¹⁷⁾، وتعرض 60 000 منزل لأضرار أو للتدمير، مما أدى إلى تشريد نحو 20 000 شخص؛

(ب) خلال الأعمال العدائية التي استمرت ثمانية أيام في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، قُتل 174 فلسطينياً، من بينهم 107 مدنيين، و 6 إسرائيليين، من بينهم 3 مدنيين، وألحقت أضرار بنحو 10 000 منزل؛

(ج) خلال الأعمال العدائية التي جرت في الفترة من 8 تموز/يوليه إلى 26 آب/أغسطس 2014، قُتل 2 251 فلسطينياً، من بينهم 146 مدنياً على الأقل، و 71 إسرائيلياً، من بينهم 5 مدنيين، وألحقت أضرار بـ 171 000 منزل، أصبح 17 800 منها غير صالح للسكن تماماً، مما أدى إلى تشريد سكانها البالغ عددهم 100 000 شخص.

(12) World Bank, "Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee", 19 March 2018

(13) World Bank, "Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee", 26 September 2019

(14) للمزيد من المعلومات عن الخسائر البشرية أثناء العمليات العسكرية الثلاث، يرجى الرجوع إلى: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، البيانات الخاصة بالخسائر البشرية، متاحة عبر الرابط التالي: www.ochaopt.org/data/casualties؛ ومركز بتسليم، قاعدة البيانات: قتلى بعد العملية العسكرية الإسرائيلية "الرصاص المصبوب"، متاحة عبر الرابط التالي: www.btselem.org/statistics/fatalities/after-cast-lead/by-date-of-event

(15) انظر أخبار الأمم المتحدة، "في غزة بان يحث وزراء الحكومة الجديدة على توحيد بناء فلسطين واحدة"، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

(16) United Nations, "Gaza ten years later"

(17) State of Palestine, Ministerial Committee for the Reconstruction of Gaza, *Detailed Needs Assessment (DNA) and Recovery Framework for Gaza Reconstruction* (2015)

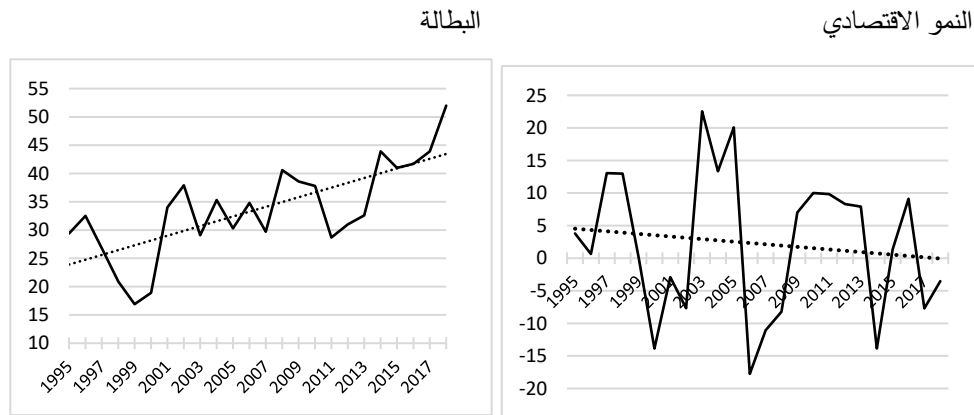
ثالثاً - غزة: الإغلاق، والقيود، والأعمال العدائية المتكررة، والاقتصاد

14 - في فترة السنوات الـ 24 الممتدة من عام 1994 إلى عام 2018، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لغزة نمواً بنسبة 48 في المائة (انظر الشكل 1 أدناه)، في حين زاد عدد سكانها بنسبة 137 في المائة، مما أدى إلى انخفاض بنسبة 37 في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد انخفض هذا الناتج من نسبة عادت 96 في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية في عام 1994 إلى 30 في المائة في عام 2018. وفي الوقت نفسه، قفزت البطالة في غزة بنسبة 22 نقطة مئوية، لتصل إلى 52 في المائة، وهي من أعلى المعدلات في العالم (انظر الشكل 1)⁽¹⁸⁾.

الشكل 1

قطاع غزة: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدلات البطالة، الفترة من 1995 إلى 2018

(بالنسبة المئوية)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البيانات المتعلقة بالحسابات القومية وسوق العمل.

ألف - الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، الفترة من 1994 إلى 2018

15 - مر الاقتصاد الفلسطيني في غزة بثلاث مراحل هيكلية. خلال الفترة 1994-1999، وبعد توقيع اتفاقات أوسلو، ساد التفاؤل بشأن التوصل إلى حل للوضع النهائي؛ وسجل اقتصاد منطقة غزة نمواً بمعدل 6,1 في المائة سنوياً في المتوسط، بينما سجل اقتصاد الضفة الغربية نمواً بنسبة 10,7 في المائة. وفي عام 2000، وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية، منعت إسرائيل العمال الفلسطينيين في غزة من العمل في إسرائيل. وفي الفترة بين عامي 2000 و 2006، دُمِر الجزء الأكبر من البنية التحتية والمؤسسات الفلسطينية العامة والخاصة، وقُيدت بشدة حركة العمال الفلسطينيين والبضائع الفلسطينية. وشهد اقتصاد غزة نمواً بنسبة 2 في المائة فقط سنوياً بين عامي 2000 و 2006. ولا تزال غزة تعاني من قيود شديدة على التنقل البري والجوي والبحري، اقترنت بأعمال عدائية متكررة منذ تموز/يوليه 2007. ومنذ بداية فرض الإغلاق والقيود الشديدة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل في الفترة من عام 2007 إلى عام 2018، تذبذب النمو

(18) مكتب العمل الدولي، وضع عمال الأراضي العربية المحتلة.

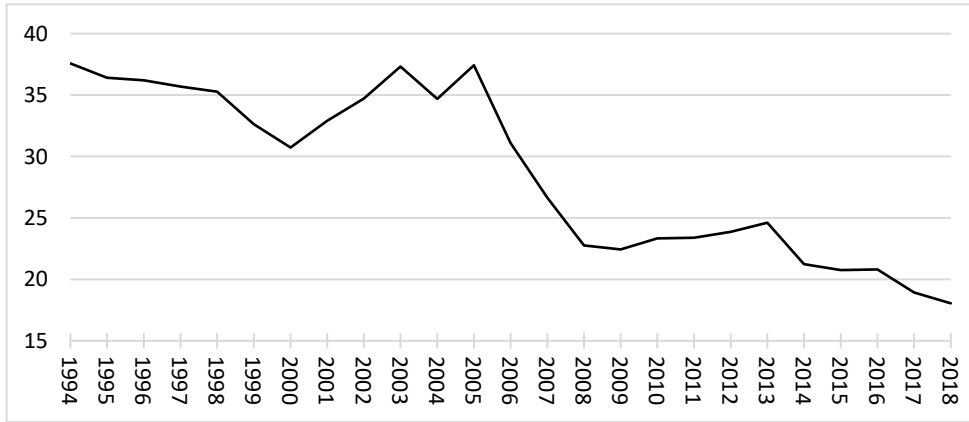
الاقتصادي في غزة بشكل حاد، حيث نما في المتوسط بنسبة 0,8 في المائة سنوياً، في حين أن الضفة الغربية، التي هي أيضاً تحت الاحتلال وتخضع للقيود والتدابير والسيطرة، نما اقتصادها بنسبة 6,6 في المائة سنوياً.

16 - وقد انخفضت حصة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني إلى النصف من 37 في المائة في عام 1995 لتبلغ نسبة 18 في المائة في عام 2018 (انظر الشكل 2). وقبل عام 2007، لم تكن حصة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني قد انخفضت قط إلى أقل من 31 في المائة، إذ كان متوسطها يراوح نسبة 35 في المائة. وعلاوة على ذلك، فقد اختفى الاستثمار في غزة تقريباً، حيث انخفض من 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1994 إلى 2,7 في المائة فقط في عام 2018⁽¹⁹⁾. وظل الاستثمار في ما عدا البناء في أضييق الحدود، حيث بلغ 0,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل 2

حصة قطاع غزة في الاقتصاد الفلسطيني

(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، البيانات المتعلقة بالحسابات القومية.

17 - وظل أداء اقتصاد منطقة غزة دائماً أقل بكثير من إمكاناته بسبب الاحتلال وما يصاحبه من تدابير تقييدية. ولا يزال الإغلاق والقيود الشديدة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل المفروضين على قطاع غزة منذ عام 2007، وما تلاهما من أعمال عدائية متكررة، يعيق تحقيق إمكانات القطاع الاقتصادية الكاملة، وقد تسبب في أزمة اقتصادية وإنسانية عميقة. ويعرض الجدول 1 بعض المؤشرات الاقتصادية لعامي 2006 (قبل) و 2018 (بعد).

18 - وفي فترة الـ 11 سنة الممتدة من 2007 إلى 2018، شهد اقتصاد غزة نمواً بنسبة 4,8 في المائة فقط. وتقلصت حصته في الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 13 نقطة مئوية، من 31 في المائة في عام 2006 إلى 18 في المائة في عام 2018؛ وتقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 27 في المائة،

(19) في أواخر عام 2019، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتتبع بياناته الخاصة بالحسابات القومية نزولاً إلى عام 2004، انظر الرابط التالي: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/.A_Na_accounts_2014_2015_constant.html

وزادت البطالة بنسبة 49 في المائة، وزاد الفقر بنسبة 42 في المائة. ولا تزال جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي تقريباً دون مستوياتها في عام 2006.

الجدول 1

اقتصاد غزة قبل وبعد فرض الإغلاق (مؤشرات مختارة)

| المؤشر | 2006 | 2018 | النسبة المئوية للتغير |
|--|--------|--------|-----------------------|
| السكان (بالآلاف) | 1 349 | 1 933 | 43 |
| الكثافة السكانية (نسمة/كيلومتر مربع) | 3 696 | 5 296 | 43 |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بقيمتها عام 2015) | 2 691 | 2 819 | 4,8 |
| حصة غزة في الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة (بالنسبة المئوية) | 31,1 | 18,1 | -42 |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بقيمتها عام 2015) | 1 994 | 1 458 | -26,9 |
| حصة الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي للأرض الفلسطينية المحتلة (بالنسبة المئوية) | 9,5 | 2,7 | -71,6 |
| معدل البطالة (بالنسبة المئوية) | 34,8 | 52 | 49,4 |
| الفقر (بالنسبة المئوية) | 39 | 55,4 | |
| | (2007) | (2017) | 42,1 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

باء - القطاعات الإنتاجية المتأثرة سلباً

19 - بالإضافة إلى القيود الشديدة المذكورة أعلاه المفروضة على قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، أعيق قطاعا الزراعة والصناعة التحويلية (السلع القابلة للتداول) أيضاً بسبب القيود المفروضة على واردات التكنولوجيا والمواد الخام، مما حد من قدرتهما على التوسع والحفاظ على القدرة التنافسية وتوفير فرص العمل. فقد أدرجت بعض أنواع الأسمدة ومجموعة من مبيدات الآفات الشائعة الاستخدام في قائمة "الاستخدام المزدوج" الإسرائيلية. وبالمثل، تعرضت المدخلات اللازمة حتى للصناعات التحويلية الأساسية للتقييد بشدة لأنها أيضاً مدرجة في هذه القائمة.

20 - وقد كان لتدمير البنية التحتية في غزة بسبب الإغلاق المطول والقيود الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي، والأعمال العدائية المتكررة، أثر خطير على إمكانية الحصول على الكهرباء والمياه النظيفة، وكذلك على البيئة. وقد أدت حالات انقطاع الكهرباء إلى تقليص الأنشطة الإنتاجية الرئيسية بشدة. وفي عامي 2017 و 2018، اقتصر التزويد بالكهرباء على 4 إلى 6 ساعات في اليوم، واستمرت حالات الانقطاع في تعطيل الحياة اليومية وإعاقة تقديم الخدمات الأساسية⁽²⁰⁾. وقد ارتفع توافر الكهرباء في قطاع غزة بأكمله من حوالي 6 ساعات يومياً في كانون الثاني/يناير 2018 إلى حوالي 11 ساعة في كانون

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Occupied Palestinian Territory: 2019 (20) humanitarian needs overview", December 2018.

الثاني/يناير 2020⁽²¹⁾. غير أن ذلك لا يعني أن الأسرة المعيشية المتوسطة في غزة لديها إمكانية الحصول على الكهرباء لمدة 11 ساعة في اليوم، لأن التزويد بالكهرباء غير كاف لتغطية احتياجات جميع الأسر المعيشية في نفس الوقت.

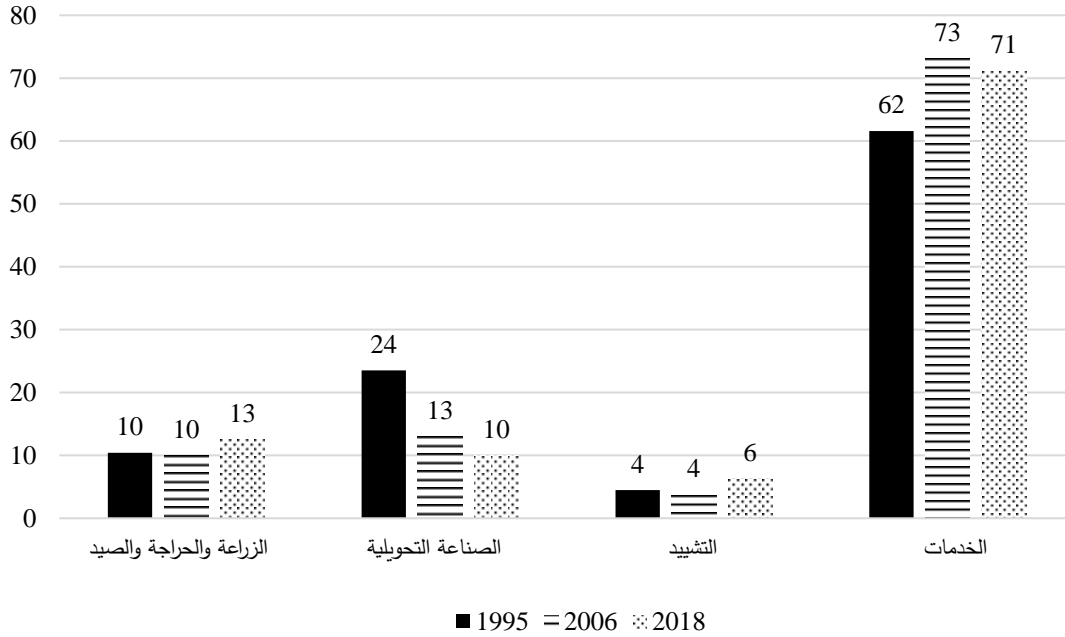
21 - ونتيجة لذلك، شهد اقتصاد غزة تراجعاً في التصنيع وفي النشاط الزراعي. وانخفضت حصة قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية في اقتصاد منطقة غزة من 34 في المائة في عام 1995 إلى 23 في المائة في عام 2018 (انظر الشكل 3 أدناه)، في حين انخفضت مساهمتهما في العمالة من 26 إلى 12 في المائة. وهذا يؤثر قليلاً بالغاً فيما يتعلق بمستقبل تنمية اقتصاد قطاع غزة وقدرته على تحقيق وفورات الحجم وتوسيع نطاق العمالة.

22 - ويتوسع الفرع الرابع أدناه في شرح أثر الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة في غزة، مع التركيز على كيفية انتشار الفقر وترسخه بين عامي 2007 و 2017.

الشكل 3

الهيكل القطاعي لاقتصاد منطقة غزة (الأعوام 1995 و 2006 و 2018)

(بالنسبة المئوية لاقتصاد منطقة غزة)



(21) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, Gaza Strip Electricity Supply database

متاح عبر الرابط التالي: www.ochaopt.org/page/gaza-strip-electricity-supply

رابعاً - تأثير الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة على الفقر في غزة

23 - يتتبع هذا الفرع تدهور ظروف معيشة الأسر المعيشية ورفاهها في غزة بين عامي 2007 و 2017 باستخدام بيانات الاستقصاءات والتعدادات التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني⁽²²⁾. وسيقيّم الأثر الذي أحدثه الإغلاق المطوّل والقيود الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل والعمليات العسكرية من حيث التكلفة على الشعب الفلسطيني، وذلك فيما يتعلق بعدد الفقراء وفجوة الفقر⁽²³⁾. وهذا يسمح بتقدير الزيادة في التكلفة الدنيا المطلوبة لانتشال جميع الأسر المعيشية من الفقر، في الفترة الممتدة بين عامي 2007 و 2017⁽²⁴⁾.

ألف - الفقر في غزة بين عامي 2007 و 2017⁽²⁵⁾

24 - تتضمن الفروع أدناه تحليلاً لتطور مستوى وعمق الفقر في غزة خلال الفترة 2007-2017 عن طريق تطبيق طريقتين تحليليتين: الأولى باستخدام عينة من بيانات الدراسات الاستقصائية، والثانية بتغطية بيانات السكان من التعداد⁽²⁶⁾. ويغطي التحليل الفقر في غزة، سواء مع مرور الوقت أو بالمقارنة مع الضفة الغربية.

1 - الطريقة المستندة إلى الاستقصاءات

25 - تستخدم الطريقة المستندة إلى الاستقصاءات مباشرة بيانات العينات المستمدة من مسح إنفاق واستهلاك الأسر المعيشية الفلسطينية لعامي 2007 و 2017 من أجل حساب العلاقة بين إجمالي الإنفاق

(22) انظر www.pcbs.gov.ps/default.aspx.

(23) يشير "عدد الفقراء" إلى نسبة الأسر المعيشية التي تعيش دون خط الفقر. ويعتبر حساب عدد الفقراء مقياساً غير دقيق للفقر لكونه لا يعكس عمق الفقر، ويخلط جميع الأسر المعيشية التي تقع تحت خط الفقر، دون أن يأخذ في الاعتبار الاختلافات الكبيرة في مستويات وقوع مختلف الأسر المعيشية الفقيرة تحت خط الفقر. فعلى سبيل المثال، سيحسب مؤشر عدد الفقراء كل أسرة معيشية بوصفها توجد دون خط الفقر سواء كانت دون ذلك الخط بمبلغ 0,01 دولار أم بمبلغ 100 دولار. وتعالج "فجوة الفقر" حالة عدم الدقة تلك عن طريق تلخيص "المسافة" (من الناحية النقدية) التي تفصل كل أسرة معيشية عن خط الفقر، مع تحديد معامل الترجيح 1 لجميع الأسر المعيشية الواقعة تحت خط الفقر والمعامل صفر للأسر التي توجد فوقه. وهي تمثل، من الناحية البديهية، متوسط النسبة المنوية للعجز لدى الأسر المعيشية فيما يتعلق بخط الفقر. وبالنسبة للتكوينين الافتراضيين السابقين، فإن فجوة الفقر بالنسبة لخط الفقر البالغ 200 دولار ستعادل $0,01=200=0,00005$ في الحالة الأولى (عدد ضئيل جداً)، وستعادل $100=200=0,5$ في الحالة الثانية.

(24) تشمل مقاييس الفقر جميع المساعدات الحكومية وغير الحكومية المقدمة إلى الأسر المعيشية، النقدية منها والعينية.

(25) ترد مناقشة تحليل أكثر تفصيلاً للفقر في غزة في ورقة تقنية تصدر قريباً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعنوان "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: إفقار غزة تحت الحصار" (ننصح بعدم استخدام كلمة "حصار").

(26) وردت البيانات المفصلة المستخدمة في التحليل الوارد في هذا الفرع من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني استجابة لطلب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ويتم الحصول على البيانات من مسح إنفاق واستهلاك الأسر المعيشية الفلسطينية لعامي 2007 و 2017، ومن التعداد السكاني الفلسطيني لعام 2017 الذي أجراه الجهاز. والتقريران بشأن النتائج الرئيسية للمستويات المعيشية في فلسطين (الإنفاق والاستهلاك والفقر) لعامي 2007 و 2017 متاحان على الرابطين: www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1474.pdf و www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2368.pdf?date=7_5_2018. انظر أيضاً تقرير الجهاز المركزي المعنون "النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017" (رام الله، 2018).

لكافئ الشخص البالغ ولكل فرد، وخصائص الأسرة المعيشية والموقع في الاستقصاء⁽²⁷⁾. واتباع التعريف الذي يعتمد كل من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي لخط الفقر بأنه 60 في المائة من مجموع متوسط النفقات الأسرية الوطنية لكل شخص بالغ⁽²⁸⁾، فإن خط الفقر الحقيقي في الأرض الفلسطينية المحتلة في عامي 2007 و 2017 هو 123 دولارا و 255 دولارا (بالسعر الثابت لدولار الولايات المتحدة لعام 2015) في الشهر، على التوالي.

26 - وتشير بيانات العينات في استقصاءي إنفاق واستهلاك الأسر المعيشية الفلسطينية إلى حدوث تدهور حاد في رفاه الأسر المعيشية في غزة بين عامي 2007 و 2017، إذ ارتفعت نسبة الأسر المعيشية التي تقع تحت خط الفقر من 46,1 في المائة إلى 64,4 في المائة واتسعت فجوة الفقر من 15,9 إلى 25,7 في المائة.

2 - طريقة التنبؤ الإحصائي الأفضل

27 - يتمثل أحد عيوب النتائج المذكورة أعلاه المستندة إلى الاستقصاءات في أنها تستند إلى عينات صغيرة نسبياً. وتتيح التطورات الأخيرة في مجال تحديد الفقر وتقدير المناطق الصغيرة إمكانية تحسين الطرائق المستندة إلى الاستقصاءات عن طريق الجمع بين بيانات الاستقصاءات وبيانات التعدادات⁽²⁹⁾. وتشبه الأرض الفلسطينية المحتلة معظم البلدان من حيث إن بيانات التعدادات السكانية لا تتضمن معلومات عن استهلاك الأسر المعيشية أو نفقاتها أو دخلها ولا عن استهلاك الأفراد أو نفقاتهم أو دخلهم. ومع ذلك، تجمع استقصاءات نفقات واستهلاك الفلسطينيين والتعدادات العشرية (2007 و 2017) بيانات عن مجموعة واسعة نسبياً من المتغيرات المشتركة، بما في ذلك: الموقع (الحضري، والريفي، ومخيمات اللاجئين)؛ وخصائص رب الأسرة المعيشية (من قبيل المستوى التعليمي)؛ والخصائص الديموغرافية للأسرة؛ والوضع الوظيفي وقطاع التوظيف؛ وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه، من خلال الشبكات العامة؛ ومسكن الأسرة المعيشية وأصولها المادية.

28 - ولمعرفة عدد الفقراء وعمق الفقر، تستخدم طريقة التنبؤ الإحصائي الأفضل نهجا مؤلفا من ثلاث خطوات: أولاً، تستخدم بيانات استقصاءات نفقات واستهلاك الفلسطينيين في تقدير معادلات الانحدار الإحصائي لنفقات الأسر المعيشية لكل شخص بالغ، فضلا عن خصائص الأسرة المعيشية (يرد تقييم لطريقة التنبؤ الإحصائي الأفضل في مرفق هذا التقرير)؛ ثانياً، نقترن المعاملات المقدرة المستمدة من

(27) باتباع طريقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، يُعرّف "مكافئ الشخص البالغ" بالصيغة التالية: $(1 + (\text{عدد البالغين} - 1) \times 0,8 + (\text{عدد الأطفال} \times 0,5))$. وتجدر الإشارة إلى أن طريقة مكافئ الشخص البالغ هي أفضل من نصيب الفرد في احتساب مصادر عدم التجانس بين الأسر المعيشية، وبالتالي فهي تقدم صورة أكثر دقة عن الفقر في غزة. ويرجع ذلك إلى أن هيكل الأسرة المعيشية في غزة، مثل معظم البلدان النامية، غير متجانس إلى حد كبير، إذ يضم عددا كبيرا من الأطفال. فالاحتياجات الاستهلاكية في الأسرة المعيشية التي تضم ستة أشخاص بالغين، على سبيل المثال، ستكون مختلفة عن احتياجات الأسرة المعيشية التي تتكون من شخصين بالغين وأربعة أطفال.

(28) انظر https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Glossary:At-risk-of-poverty_rate.

(29) انظر Chris Elbers, Jean O. Lanjouw and Peter Lanjouw, "Micro-level estimation of poverty and inequality", *Econometrica*, vol. 71, No. 1 (January 2003); and Isabel Molina, J.N.K. Rao and Gauri Sankar Datta, "Small area estimation under a Fay-Herriot model with preliminary testing for the presence of random area effects", *Survey Methodology*, vol. 41, No. 1 (June 2015).

الانحذارات ببيانات التعداد (لعدد أكبر بكثير من الأسر المعيشية) لتقدير مستوى إنفاق الأسرة المعيشية لكل شخص بالغ؛ وثالثاً، تستخدم المقاييس التقديرية لنفقات الأسر المعيشية في إعادة حساب عدد الفقراء وإعادة تقدير مقاييس فجوة الفقر لكل سنة.

29 - وعقب تلك الخطوات الثلاث، يُعرض في الجدول 2 أدناه مؤشرات الفقر المستندة إلى التنبؤ الإحصائي الأفضل لعامي 2007 و 2017، إلى جانب المؤشرات المستخلصة باستخدام الطريقة المستندة إلى الاستقصاءات. وتساوي (نسبة) عدد الفقراء 40,1 في المائة في عام 2007، وهي نسبة تقل عن النسبة التقديرية البالغة 46 في المائة التي تم التوصل إليها باستخدام الطريقة المستندة إلى الاستقصاءات. وترتفع هذه النسبة إلى 56 في المائة في عام 2017، لتصبح أقل من النسبة المقدرة بـ 64,5 في المائة المحسوبة باستخدام الطريقة المستندة إلى الاستقصاءات، بيد أنها تبرهن على حدوث زيادة كبيرة جداً على مدى فترة السنوات العشر. وفي الوقت ذاته، يزداد مقياس التنبؤ الإحصائي الأفضل المتعلق بفجوة الفقر في غزة من 13,9 إلى 19,9 في المائة بين عامي 2007 و 2017. ومع أن هذه المقادير تقل عن تلك المقدرة باستخدام الطريقة المستندة إلى الاستقصاءات، فإنها لا تزال كبيرة للغاية.

الجدول 2

غزة في عامي 2007 و 2017: فجوة الفقر وعدد الفقراء (باستخدام الطريقة المستندة إلى الاستقصاءات وطريقة التنبؤ الإحصائي الأفضل)

| السنة | عدد الفقراء | | فجوة الفقر | |
|-------|------------------------------|--|--|------------------------------|
| | طريقة التنبؤ الإحصائي الأفضل | طريقة التنبؤ الإحصائي المستندة إلى الاستقصاءات | طريقة التنبؤ الإحصائي المستندة إلى الاستقصاءات | طريقة التنبؤ الإحصائي الأفضل |
| 2007 | 0,4617 | 0,4007 | 0,1588 | 0,1395 |
| 2017 | 0,6447 | 0,5619 | 0,2574 | 0,1987 |

المصدر: حسابات الأونكتاد.

باء - تقديرات تكلفة الفقر المتكبدة نتيجة الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة في غزة

30 - استناداً إلى التحليل السابق، يمكن حساب أقل تحويل إجمالي للمبلغ المقطوع السنوي الذي سيكون لاننتقال جميع الأسر من براثن الفقر (أي الحد الأدنى لتكلفة القضاء على الفقر). وتبين مقارنة تلك التكلفة في السنتين الأخيرتين من أحدث تعداد - 2007 و 2017 - تكلفة الفقر الناجمة عن الإغلاق المطول والقيود الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل والعمليات العسكرية التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال. ويُحسب ذلك على النحو التالي:

الحد الأدنى لتكلفة القضاء على الفقر = فجوة الفقر × خط الفقر × 12 شهراً × عدد الأشخاص البالغين لكل أسرة معيشية × عدد الأسر المعيشية.

وباستخدام فجوة الفقر المقدرة بطريقة التنبؤ الإحصائي الأفضل (انظر الجدول 2 أعلاه)، فإن الحد الأدنى للتكلفة الحقيقية للقضاء على الفقر بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة لعام 2015 في غزة هو:

تكلفة عام 2007 = $224\,848 \times 4,49 \times 12 \times 123,7 \times 0,1395$ = 209 ملايين دولار؛

تكلفة عام 2017 = $347\,035 \times 3,97 \times 12 \times 255,2 \times 0,1987$ = 838 مليون دولار.

31 - وقد تضاعف الحد الأدنى للتكلفة الحقيقية السنوية للقضاء على الفقر أربع مرات خلال الفترة الواقعة بين عامي 2007 و 2017. ويقاس الفرق بين تينك السنيتين وقدره 629 مليون دولار (بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة لعام 2015) التكلفة المتكبدة نتيجة الإغلاق المطوّل والقيود الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل والأعمال العدائية المتكررة في سياق الفقر. ويمثل هذا الفرق 22,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لغزة، أو 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة، في عام 2017. ويشير هذا إلى حجم كلفة عكس ما تخلفه سياسة الإغلاق وفرض القيود والأعمال العدائية المتكررة التي تنتهجها إسرائيل من أثر على رفاه الأسر المعيشية في غزة.

32 - ويشير التحليل الوارد أعلاه إلى أن غزة قد تعرّضت لضربات شديدة طالت اقتصادها وبيئتها، وكذلك رفاه سكانها. غير أن ثمة سؤالاً ما زال يطرح نفسه وهو ماذا كان سيحدث لو لم تشهد غزة عمليات إغلاق أو قيوداً على التنقل والنشاط الاقتصادي أو عمليات عسكرية. ويركز الفرع الخامس أدناه على الإجابة عن هذا السؤال بتقدير الخسارة المحتملة في الناتج خلال الفترة 2007-2018.

خامساً - تقدير التكلفة الاقتصادية وتكلفة الفقر بسبب الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة: 2007-2018

ألف - تقييمات أثر الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة

33 - جرت بعض المحاولات لتقييم أثر عملية أو عمليتين من العمليات العسكرية التي تعرّضت لها غزة على مدى السنوات العشر محل النظر. بيد أنه تجر أي محاولة لتقدير التكلفة الاقتصادية التراكمية للإغلاق الإسرائيلي المطوّل، والقيود الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل، والعمليات العسكرية في غزة. ويتضمن هذا الفرع موجزاً مختصراً للتقييمات والتقديرات السابقة للتكلفة التراكمية في الفترة بين عامي 2007 و 2018.

34 - وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الأضرار التي نجمت عن الهجمات العسكرية الإسرائيلية التي وقعت في عامي 2008 و 2009 تعادل أكثر من 60 في المائة من مجموع احتياطي رأس المال في غزة، بينما تعادل الأضرار الناجمة عن الغارة التي وقعت في عام 2014 نسبة 85 في المائة من احتياطيها من رأس المال الذي كان موجوداً بعد الهجوم الذي شهدته الفترة 2008-2009⁽³⁰⁾، وأن معدلات النمو كان يمكن أن تبلغ ثلاثة أضعاف المعدلات الفعلية لو أتيح لغزة نفس الفرص المتاحة للضفة الغربية للوصول إلى مستلزمات الإنتاج⁽³¹⁾.

(30) صندوق النقد الدولي، "الضفة الغربية وغزة: تقرير مقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة"، 31 آب/أغسطس.

(31) صندوق النقد الدولي، "الضفة الغربية وغزة: تقرير مقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة"، 6 أيلول/سبتمبر.

35 - ويشير البنك الدولي إلى أن عام 2014 شهد اجتراء 460 مليون دولار من اقتصاد غزة في الأيام الخمسين التي وقعت فيها الأعمال العدائية⁽³²⁾، وأن إلغاء الإغلاق يمكن أن يولد نمواً تراكمياً إضافياً في حدود 32 في المائة بحلول عام 2025، في حين أن تقليص قائمة المواد المزدوجة الاستخدام يمكن أن يولد نمواً إضافياً نسبته 11 في المائة بحلول عام 2025⁽³³⁾.

36 - ويشير الأونكتاد إلى أن الخسائر الاقتصادية المباشرة التي نجمت عن العملية العسكرية التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر 2008 واستمرت 50 يوماً بلغت نحو 2,5 بليون دولار (انظر TD/B/56/3). وتشير تقديرات الأونكتاد أيضاً إلى أن قيمة الأصول التي تضررت في غزة نتيجة للعمليات العسكرية في عامي 2012 و 2014 بلغت أكثر من 2,7 بليون دولار، وأن أكثر من 64 000 وحدة سكنية وما لا يقل عن 1 000 منشأة صناعية وتجارية قد تضررت كلياً أو جزئياً خلال العمليتين (انظر TD/B/62/3).

37 - وفي أعقاب العملية العسكرية عام 2014، قدرت السلطة الوطنية الفلسطينية تكلفة إعادة إعمار غزة وإنعاشها بمبلغ 3,9 بلايين دولار⁽³⁴⁾.

باء - تقدير التكلفة الاقتصادية المتكبدة بسبب الإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة (2018-2007)

38 - يجد تأثير المتغيرات الداخلية المنشأ، وتداخل العوامل السببية المختلفة ومشاكل القياس من المنهجيات التي يمكن استخدامها لتقدير التكلفة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الإغلاق المستمر المطول والقيود الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل في قطاع غزة وبسبب العمليات العسكرية الرئيسية الثلاث التي وقعت خلال الفترة 2007-2018. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تقدير تكلفة هذا الإغلاق والقيود المفروضة بشكل منفصل عن تكلفة العمليات العسكرية. ومع ذلك، فإن تقدير مسارات النمو الافتراضية (السيناريوهات) في غزة - أي على افتراض أن الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية لم تحدث - اعتباراً من عام 2007 فصاعداً يوفر بعض المؤشرات عن الخسائر الاقتصادية (من حيث الناتج المحلي الإجمالي) من خلال قياس مدى انحراف السيناريوهات الافتراضية عن القيم التاريخية للناتج المحلي الإجمالي.

39 - واستناداً إلى اتجاهات النمو في غزة قبل عام 2007 والعلاقة بين الاقتصادات الإقليمية في غزة والضفة الغربية، تم تقييم مسارين (سيناريوهين) افتراضيين للنمو. ويُستخدم الأداء الاقتصادي التاريخي الفعلي في غزة خلال الفترة 2007-2018 كسيناريو مرجعي لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة. ويفترض السيناريو 1 أن اقتصاد غزة يتبع متوسط نموه التاريخي للفترة 1995-2006، وأنه سيواصل النمو بنسبة 3,7 في المائة سنوياً اعتباراً من عام 2007 فصاعداً. ويفترض السيناريو 2 أن حصة غزة من اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، بعد عام 2007، ما زالت كما كانت في عام 2006. وهذا يفترض أن اقتصاد

(32) البنك الدولي، تقرير المراقبة الاقتصادية المقدم إلى لجنة الارتباط الخاصة، 27 أيار/مايو 2015.

(33) World Bank, *Unlocking the Trade Potential of the Palestinian Economy: Immediate Measures and a Long-Term Vision to Improve Palestinian Trade and Economic Outcomes*, report No. ACS22471 (Washington, D.C., 2017).

(34) State of Palestine, Ministerial Committee for the Reconstruction of Gaza, *Detailed Needs Assessment (DNA) and Recovery Framework for Gaza Reconstruction* (2015).

غزة شهد نمو بنفس معدل نمو اقتصاد الضفة الغربية، أي بنسبة 6,6 في المائة سنوياً، خلال فترة التقييم 2007-2018.

40 - وكما هو مبين في الجدول 3 أدناه، يشير السيناريو 1 إلى أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي لغزة كان سيتخطى السيناريو المرجعي بنسبة 23,3 في المائة وأن الخسارة الاقتصادية التراكمية (في الناتج المحلي الإجمالي) للفترة 2007-2018 قد تصل إلى 7,8 بلايين دولار (بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة لعام 2015)، أو 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2018. ويشير السيناريو 2 إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لغزة كان يمكن أن يزيد متوسطه بنسبة 50 في المائة عن السيناريو المرجعي، وأن الخسارة الاقتصادية التراكمية (في الناتج المحلي الإجمالي) للفترة قد تكون 16,7 بليون دولار (بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة لعام 2015)؛ أو 107 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2018.

41 - أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (انظر الشكل 4 أدناه)، فإنه حسب تقديرات السيناريو 1 كان يمكن أن يصل في عام 2018 إلى 153 دولار (بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة لعام 2015)، بزيادة قدرها 46,7 في المائة (695 دولاراً) عن مستوى خط الأساس. وتشير تقديرات السيناريو 2 إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كان يمكن أن يصل إلى 997 دولار في عام 2018، أي بزيادة قدرها 539 دولاراً أو 105,5 في المائة عن المستوى الفعلي المسجل في ذلك العام.

الجدول 3

قطاع غزة: الخسائر المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إطار سيناريو هين

(بملايين دولارات الولايات المتحدة بالقيمة الثابتة للدولار لعام 2015)

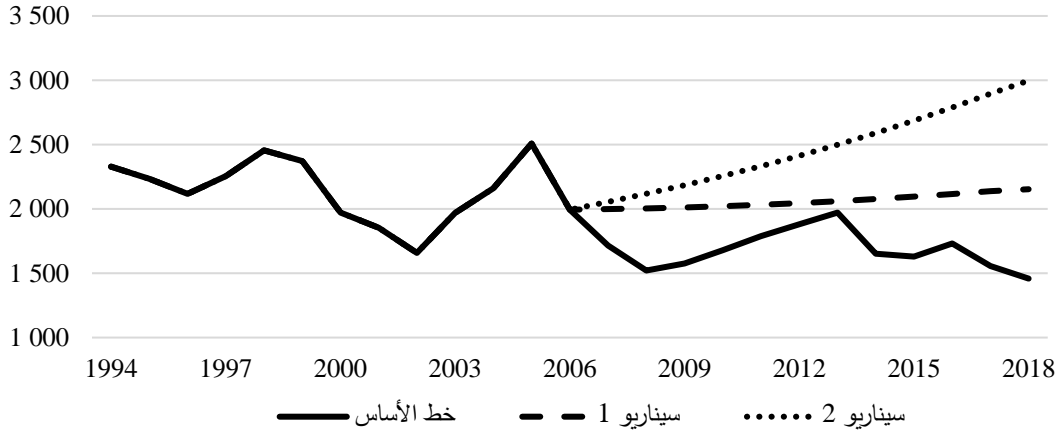
| السنة | السيناريو المرجعي | السيناريو 1 | الفرق | الفرق بالنسبة المئوية | السيناريو 2 | الفرق | الفرق بالنسبة المئوية |
|----------------|-------------------|---------------|--------------|-----------------------|---------------|---------------|-----------------------|
| 2007 | 2 393 | 2 790 | 397 | 16,6 | 2 868 | 475 | 19,9 |
| 2008 | 2 197 | 2 894 | 697 | 31,7 | 3 058 | 861 | 39,2 |
| 2009 | 2 351 | 3 001 | 650 | 27,6 | 3 260 | 909 | 38,7 |
| 2010 | 2 586 | 3 112 | 526 | 20,3 | 3 475 | 888 | 34,4 |
| 2011 | 2 841 | 3 227 | 386 | 13,6 | 3 704 | 864 | 30,4 |
| 2012 | 3 077 | 3 346 | 270 | 8,8 | 3 949 | 872 | 28,3 |
| 2013 | 3 321 | 3 470 | 150 | 4,5 | 4 209 | 889 | 26,8 |
| 2014 | 2 861 | 3 599 | 738 | 25,8 | 4 487 | 1 626 | 56,8 |
| 2015 | 2 900 | 3 732 | 832 | 28,7 | 4 783 | 1 883 | 64,9 |
| 2016 | 3 165 | 3 870 | 705 | 22,3 | 5 099 | 1 934 | 61,1 |
| 2017 | 2 921 | 4 013 | 1 092 | 37,4 | 5 435 | 2 514 | 86,1 |
| 2018 | 2 819 | 4 161 | 1 343 | 47,6 | 5 794 | 2 975 | 105,5 |
| المجموع | 33 431 | 41 215 | 7 784 | 23,3 | 50 121 | 16 690 | 49,9 |

المصدر: حسابات الأونكتاد.

الشكل 4

قطاع غزة: تقدير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إطار سيناريوهين

(بالقيمة الثابتة للدولار لعام 2015)



42 - أما الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل في إطار السيناريوهين الافتراضيين فهي كبيرة، إذ تشير إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان من الممكن أن يكون أعلى كثيرا مما هو عليه اليوم. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن كلا السيناريوهين يفترض معدلات نمو في ظل الاحتلال. وبعبارة أخرى، يفترض كلاهما استمرار جميع التدابير التقييدية التي يفرضها الاحتلال في غزة والضفة الغربية، ويتمثل الفارق الوحيد في الإغلاق المطول والقيود الاقتصادية الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل والعمليات العسكرية الرئيسية الثلاث. وعلاوة على ذلك، فإن السيناريو 2 أكثر أهمية لتبيان أنه لولا الإغلاق والقيود والعمليات العسكرية، لما كان هناك سبب منطقي يحول دون احتفاظ اقتصاد غزة الإقليمي بحصته في الاقتصاد الفلسطيني. ولذلك، فإن التقديرات المعروضة هنا متحفظة وجزئية ولا تشمل التكلفة الإجمالية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني في غزة بسبب الاحتلال الإسرائيلي. وعلى الأصح، فهي لا تحتسب سوى التكلفة الاقتصادية التي نتجت عن الإغلاق المطول، والقيود الاقتصادية المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل، والعمليات العسكرية في غزة خلال الفترة 2007-2018.

43 - ومن المهم أيضا التأكيد على أن التقديرات المذكورة أعلاه لا تشمل الخسائر الأخرى التي جرى تكبدها خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية، مثل تدمير البنى التحتية والوحدات السكنية والمنشآت التجارية. ومن الواضح أن جهود إعادة الإعمار التي أعقبت ذلك كلفت الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي بلايين الدولارات.

44 - ومن شأن إطلاق الإمكانات الاقتصادية لغزة - من خلال تدابير من قبيل بناء الموانئ الجوية والبحرية، ورفع جميع القيود المفروضة على الوصول والتنقل، والسماح بالوصول الكامل إلى المياه والكهرباء، واستخدام النفط والغاز الطبيعي قبالة شاطئ غزة - أن يكون له تأثير أكبر بكثير يتجاوز التقديرات المذكورة أعلاه⁽³⁵⁾.

جيم - تأثير التكلفة الاقتصادية للإغلاق والقيود والأعمال العدائية المتكررة على مستوى الفقر في غزة

45 - يوسع هذا الفرع نطاق التحليل الوارد أعلاه للسيناريوين الافتراضيين ليشمل البيانات المتعلقة بمستوى الأسر المعيشية للتأكد من آثارهما على الفقر. والأداة المستخدمة للقيام بذلك هي منحنى حدوث النمو⁽³⁶⁾.

46 - وتوفر منحنيات حدوث النمو طريقة شفافة لفهم التغيرات في توزيع نفقات الأسر المعيشية على مر الزمن. وبينما يشكل متوسط معدل نمو نفقات الأسر المعيشية على مدى فترة من الزمن نقطة إسناد هامة، فإنه لا ينبغي بأي شيء عن مدى استفادة فئات مختلفة من الأسر المعيشية (أو عدم استفادتها) من الزيادة في متوسط النفقات. فعلى سبيل المثال، يمكننا أن ننظر في فئتين من الأسر المعيشية: الأسر التي تقع تحت خط الفقر والأسر التي تقع فوق خط الفقر. فإذا كان النمو شاملاً لمصالح الفقراء، يفترض أن تستفيد الأسر المعيشية الفقيرة من زيادة متوسطة معينة في نفقات الأسر المعيشية لكل شخص بالغ بدرجة تفوق استفادة الأسر المعيشية غير الفقيرة من هذه الزيادة؛ والعكس صحيح إذا لم يكن النمو شاملاً لمصالح الفقراء. ويتتبع المنحنى تلك العلاقة لكل تقسيم جزئي في مجتمع العيانات الإحصائية: يمثل المحور الأفقي كل تقسيم جزئي في التوزيع؛ ويقاس المحور الرأسي النسبة المئوية للتغير في إجمالي نفقات الأسر المعيشية داخل كل تقسيم جزئي خلال الفترة قيد النظر.

47 - ويعرض الشكل 5 أدناه منحنى حدوث النمو المقدر للأرض الفلسطينية المحتلة للفترة 2007-2017. ويمثل الخط الأفقي المتصل في الشكل متوسط معدل نمو نفقات الأسر المعيشية لكل شخص بالغ. وأي تقسيم جزئي من المجتمع الإحصائي تجاوز معدل استفادة أفراد المعدل المتوسط سيكون وضعه على المنحنى فوق ذلك الخط الأفقي؛ وأي تقسيم جزئي من المجتمع الإحصائي قل معدل استفادة أفراد عن المتوسط سيكون وضعه تحت ذلك الخط في المنحنى. أما النمو الشامل لمصالح الفقراء فيمثله بياناً منحنى يقع في وضع أعلى من المستوى المتوسط للنمو بالنسبة لقيم التقسيمات الجزئية الأدنى في توزيع النفقات ويقع دون ذلك المستوى المتوسط بالنسبة للتقسيمات الجزئية الأعلى، مما ينتج منحنى مائلاً لأسفل. وكما يتبين من ميل المنحنى في الشكل 5، كان النمو الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة شاملاً لمصالح الفقراء إلى حد كبير. ويبدو أن أفقر الفقراء - الذين هم في أقصى الجزء الأيسر من المنحنى - استفادوا بدرجة تفوق بقية المجتمع الإحصائي.

48 - وتتطوي معدلات النمو الاقتصادي المقدرّة بالنسبة للسيناريو 1 و 2 في الفرع السابق على مستويات مختلفة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة قيد النظر. ووفقاً لهذين

(35) *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Unrealized Oil and Natural*

Gas Potential (United Nations publication, Sales No. E.19.II.D.10)

الشعب الفلسطيني بسبب حرمانه من الحق في استغلال موارده الطبيعية من النفط والغاز قد تصل إلى بلايين الدولارات.

(36) ورد ذكر منحنى حدوث النمو لأول مرة في "Measuring pro-poor growth"، Martin Ravallion and Shaohua Chen,

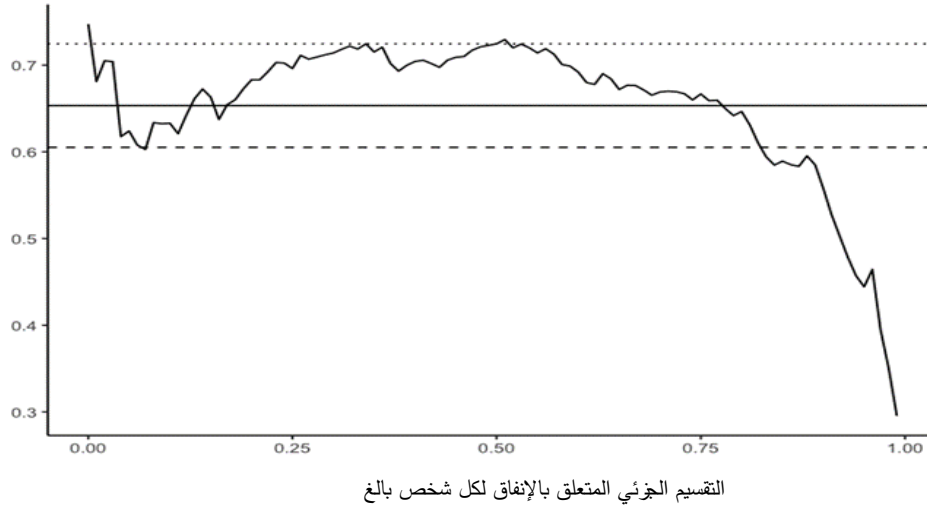
Economics Letters, vol. 78, No. 1 (January 2003).

السيناريوهين فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2017 كان سيزيد بنسبة 37,4 و 86,1 في المائة على التوالي عن الناتج الفعلي. ويفترض التحليل هنا أن متوسط مستوى النفقات لكل شخص بالغ كان سيتبع الزيادتين اللتين توخاهما السيناريوهان في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بيد أن توزيعهما على مختلف الأسر المعيشية كان سيتم بالتناسب مع وضعها النسبي على امتداد منحنى حدوث النمو في الشكل 5⁽³⁷⁾. وبمجرد بناء القيم الافتراضية لنفقات الأسرة المعيشية لكل شخص بالغ، يتم تطبيق الطريقة المباشرة (المستندة إلى الاستقصاءات) وطريقة التنبؤ الإحصائي الأفضل الموضوعتين أعلاه، مع إبقاء خط الفقر عند مستواه الشهري الفعلي لعام 2017 البالغ 255 دولاراً (بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة لعام 2015) لكل شخص بالغ.

الشكل 5

الأرض الفلسطينية المحتلة: منحنى حدوث النمو (2007-2017)

(النسبة المئوية للتغير في مجموع نفقات الأسر المعيشية)



ملاحظة: يمثل الخط الأفقي المتصل في الجزء العلوي من الشكل متوسط معدل النمو، ويمثل الخط المنقط القيمة الوسيطة لمعدل النمو ويمثل الخط المتقطع الوسيط الحسابي للنمو.

(37) على سبيل المثال، وفقاً لمنحنى معدل حدوث النمو في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن الأسرة المعيشية التي تقع عند النقطة المئوية الرابعة والعشرين من التوزيع كانت ستزيد نفقاتها بنسبة 70,2 في المائة لكل شخص بالغ في الفترة الواقعة بين عامي 2007 و 2017. وبما أن متوسط الزيادة في نفقات الأسرة المعيشية لكل شخص بالغ يساوي 65,33 في المائة، فإن هذه الأسرة ستخصص لها عندئذ زيادة في النفقات لكل شخص بالغ تعادل $(65,33 \div 70,24) \times 37,4$ في المائة في إطار السيناريو 1 و $(65,33 \div 70,24) \times 86,1$ في المائة في إطار السيناريو 2.

تقديرات الفقر في غزة في إطار سيناريوهين في عام 2017

| السنة | عدد الفقراء | | فجوة الفقر | |
|---------------------------|------------------------------------|---|------------------------------------|---|
| | التقديرات المستندة إلى الاستقصاءات | التقديرات المستندة إلى التنبؤ الإحصائي الأفضل | التقديرات المستندة إلى الاستقصاءات | التقديرات المستندة إلى التنبؤ الإحصائي الأفضل |
| 2017 - التقديرات الفعلية* | 0,6447 | 0,5619 | 0,2574 | 0,1987 |
| السيناريو 1 | 0,4021 | 0,3512 | 0,1391 | 0,1188 |
| السيناريو 2 | 0,1680 | 0,1499 | 0,0365 | 0,0426 |

* من الصف 2 في الجدول 2 أعلاه.

49 - وتمثل النتائج الواردة في الجدول 4 طريقة أخرى لحساب تكلفة الإغلاق المطول والأعمال العدائية المتكررة، التي تشكل جزءاً من التكلفة الأكبر المتكبدة نتيجة الاحتلال، من منظور الاقتصاد الجزئي. ويبين السيناريو 1، الذي يقاس باستخدام طريقة التنبؤ الإحصائي الأفضل، انخفاضاً في معدل الفقر من 56,2 في المائة إلى 35,1 في المائة، في حين أن السيناريو 2 يظهر انخفاضاً أكبر بكثير، يصل إلى 15 في المائة. وفي الوقت ذاته، يبين السيناريو الأول انخفاضاً في فجوة الفقر من 19,9 في المائة إلى 11,9، وإلى 4,3 في المائة باستخدام السيناريو 2. وبالنظر إلى أن التكلفة الإجمالية الدنيا للقضاء على الفقر تتناسب بشكل مباشر مع فجوة الفقر، تشير النتائج إلى أن تلك التكاليف كانت ستُخفض إلى النصف في إطار السيناريو 1، في حين أنها ما كانت لتتجاوز الخمس في إطار السيناريو 2.

سادساً - خاتمة وتوصيات

50 - يستدعي العبء المتزايد للفقر في غزة استجابة فورية. وينبغي استعادة النمو الاقتصادي، وتحرير المسار الاقتصادي من الإغلاق المطول، ومن القيود الشديدة المفروضة على النشاط الاقتصادي وعلى التنقل وما يصاحب ذلك من تدمير. ويوصي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المجتمع الدولي وإسرائيل ودولة فلسطين بالنظر في ما يلي:

(أ) لا يمكننا أن نأمل في حل الأزمة الإنسانية على نحو مستدام إلا من خلال الإنهاء الكامل لإجراءات الإغلاق الإسرائيلية الخانقة، وفقاً لقرار مجلس الأمن 1860 (2009). وبالإضافة إلى ذلك، يشكل الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون باتجاه المراكز السكانية المدنية الإسرائيلية أمراً يحظره القانون الدولي الإنساني، ويجب على المقاتلين الفلسطينيين أن يكفوا عن هذه الممارسة فوراً. وينبغي السماح لغزة بأن تتاجر بحرية مع بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، ومع الأسواق العربية المجاورة والأسواق العالمية، وينبغي استعادة حرية التنقل للشركات، والرعاية الطبية، والتعليم، والترفيه، وجمع شمل الأسر؛

(ب) ينبغي إيلاء الأولوية لإعادة بناء البنى التحتية والهيكل الخاصة والعامّة والقاعدة الإنتاجية لغزة، فضلاً عن تشييد الموانئ الجوية والموانئ البحرية وتشغيلها؛

(ج) ينبغي معالجة أزمة الكهرباء عن طريق إصلاح محطة توليد الطاقة في غزة وتحديثها وتوفير الوقود اللازم لتشغيلها بكامل طاقتها، وبناء محطة لتحلية المياه لتوفير إمدادات المياه النظيفة للسكان؛

(د) ينبغي تمكين دولة فلسطين من تطوير حقول الغاز الطبيعي البحرية التي اكتشفت في تسعينيات القرن الماضي في المنطقة البحرية الواقعة قبالة ساحل غزة. وكما أوضح الأونكتاد⁽³⁸⁾، فإن هذا من شأنه أن يضمن الموارد اللازمة لإعادة تأهيل اقتصاد غزة المحلي وإعادة بنائه وإنعاشه.

51 - وعلاوة على ذلك، فبالنظر إلى الفجوة الآخذة في الاتساع بين غزة والضفة الغربية من حيث الظروف المعيشية، من المهم للغاية أن تستمر جهود المصالحة بين الفلسطينيين التي تقودها مصر. والأمم المتحدة باقية على تأييدها الثابت للمساعي التي تبذلها مصر في هذا الصدد، ويدعو الأمين العام جميع الفصائل الفلسطينية إلى بذل جهود جادة تكفل إعادة توحيد قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة تحت قيادة حكومة وطنية ديمقراطية واحدة. فقطاع غزة جزء لا يتجزأ من أي دولة فلسطينية يمكن أن تنشأ في المستقبل في إطار حل الدولتين، ويجب أن يظل كذلك. وقد حان الوقت لإعادة إدماجه سياسياً وإدارياً ومالياً واقتصادياً واجتماعياً، بما في ذلك القدس الشرقية. ويمكن أن يؤدي المجتمع الدولي دوراً رئيسياً في هذا الصدد.

52 - ولن يحلّ الدعم الإنساني والاقتصادي محل الحقوق السياسية أو إقامة الدولة. وتتمسك الأمم المتحدة بموقفها الثابت بأن السلام الدائم والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض. وسيواصل الأمين العام كفالة أن تعمل الأمم المتحدة على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وذات سيادة وتتمتع بمقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب وفي سلام وأمن مع إسرائيل، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

(38) *The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Palestinian People: The Unrealized Oil and Natural Gas Potential* (United Nations publication, Sales No. E.19.II.D.10).

تقييم طريقة التنبؤ الإحصائي الأفضل

1 - ينبغي أن تكون الخطوة الأولى في طريقة التنبؤ الإحصائي الأفضل هي تقدير العلاقة الإحصائية التي تربط نفقات الأسر المعيشية لكل شخص بالغ بالخصائص التي يمكن ملاحظتها في الأسرة المعيشية، حيث يجب أن تكون هذه الخصائص متاحة في بيانات التعداد والبيانات الواردة في استقصاءات الأسر المعيشية على حد سواء. ويبين الجدول أدناه نتائج منحنى انحدار النفقات المقيدة في السجلات لكل شخص بالغ (بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة لعام 2015) على مجموعة المتغيرات القياسية المشتركة، على المستوى الوطني. ولتحقيق أقصى درجة من إمكانية المقارنة بين مقاييس الدخل المركبة التي سيتم إنشاؤها باستخدام بيانات التعدادات والمعاملات المقدرة، تم الاحتفاظ بمجموعة مشتركة من المتغيرات القياسية المشتركة في انحداري عام 2007 و 2017 خلال عمليتي الاستقصاء بالعينة.

2 - وهناك اختلافان في مجموعة المتغيرات المشتركة لانحداري 2007 و 2017: (أ) حيازة هاتف محمول، وهو ما لم يظهر في استبيان عام 2007؛ و (ب) إمكانية الحصول على الكهرباء، التي كانت تمثل مشكلة في عام 2007 ولكنها لم تعد كذلك في عام 2017 (مع الملاحظة بأن إمكانية الحصول على الكهرباء لا تأخذ في الاعتبار ما إذا كانت الكهرباء متوفرة بالفعل، وهذا ليس هو الحال في غزة في أغلب الأحيان).

3 - وتكشف نتائج الانحدار الواردة في الجدول عن عدة سمات مثيرة للاهتمام. أولاً، إن الاختلاف بين الأسر المعيشية في غزة والضفة الغربية كبير: فنفقات الأسرة المعيشية لكل شخص بالغ تقل عن نفقات الأسرة المعيشية في الضفة الغربية بنسبة 44,1 و 43,2 في المائة، في عامي 2007 و 2017 على التوالي. ثانياً، يظل مستوى التحصيل التعليمي لرب الأسرة عاملاً حاسماً في تحديد النفقات. ثالثاً، يكتسي الوضع الوظيفي لأفراد الأسر المعيشية أهمية قصوى فيما يتعلق بنفقاتها. فعلى سبيل المثال، ترتبط حالة العمل في إسرائيل بارتفاع النفقات بنسبة 21,3 و 16,3 في المائة لكل شخص بالغ، في عامي 2007 و 2017 على التوالي. بيد أن القوى العاملة في غزة لا تتاح لها فرص العمل داخل إسرائيل، مما يعمق التباين في مستوى الرفاه بين غزة والضفة الغربية. رابعاً، ترتبط خصائص مساكن الأسر المعيشية وأصولها ارتباطاً كبيراً بنفقاتها لكل شخص بالغ.

نتائج الانحدار: محددات النفقات الشهرية الحقيقية لكل شخص بالغ

| استقصاء نفقات واستهلاك الفلسطينيين لعام 2007 | استقصاء نفقات واستهلاك الفلسطينيين لعام 2017 | |
|--|--|--|
| 5,254 (0,276)*** | 5,722 (0,097)*** | نقطة التقاطع |
| | | الموقع (الضفة الغربية والمنطقة الحضرية فنتان أساسيتان) |
| 0,441- (0,043)*** | 0,432- (0,026)*** | قطاع غزة |
| 0,059- (0,043) | 0,051- (0,019)** | المناطق الريفية |
| 0,043- (0,051) | 0,015- (0,029) | المخيم |
| | | خصائص رب الأسرة المعيشية |
| 0,041- (0,063) | 0,015- (0,031) | ربة الأسرة |

استقصاء نفقات واستهلاك الفلسطينيين لعام 2017
استقصاء نفقات واستهلاك الفلسطينيين لعام 2007

| الفلسطينيين لعام 2017 | الفلسطينيين لعام 2007 | |
|--|-----------------------|--|
| 0,041 (0,058) | 0,098 (0,131) | الحالة الزوجية لرب الأسرة |
| 0,066 (0,019) *** | 0,099 (0,038) ** | المستوى التعليمي لرب الأسرة |
| -0,033 (0,019) | -0,067 (0,039) | صفة اللاجئ |
| 0,013 (0,023) | 0,039 (0,046) | التأمين |
| الخصائص الديمغرافية للأسرة المعيشية | | |
| -0,092 (0,008) *** | -0,070 (0,012) *** | عدد الإناث |
| -0,068 (0,008) *** | -0,041 (0,014) ** | عدد الذكور |
| 0,014 (0,009) | -0,003 (0,015) | عدد البالغين |
| -0,001 (0,012) | 0,016 (0,021) | عدد البالغات |
| قطاع التوظيف (الخدمات هي الفئة الأساسية) | | |
| -0,069 (0,036) | -0,095 (0,058) | الزراعة |
| -0,025 (0,027) | -0,037 (0,053) | التشييد |
| -0,027 (0,030) | -0,108 (0,056) | الصناعة |
| الوضع الوظيفي | | |
| 0,052 (0,011) *** | 0,081 (0,019) *** | عدد أفراد الأسرة المعيشية العاملين |
| 0,163 (0,027) *** | 0,213 (0,058) *** | فرص العمل في إسرائيل |
| 0,106 (0,025) *** | -0,006 (0,048) | فرص العمل في الحكومة الوطنية |
| إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية | | |
| -0,160 (0,027) *** | -0,169 (0,058) ** | إمكانية الحصول على خدمات المياه العامة |
| | -0,027 (0,161) | إمكانية الحصول على الكهرباء |
| -0,028 (0,021) | 0,129 (0,041) ** | التوصيل بشبكة الصرف الصحي |
| خصائص المسكن | | |
| -0,052 (0,022) * | -0,264 (0,049) *** | ملكية المنزل |
| 0,221 (0,104) * | 0,138 (0,160) | المنزل عبارة عن فيلا |
| -0,008 (0,009) | -0,030 (0,018) | عدد الغرف |
| 0,120 (0,019) *** | 0,236 (0,047) *** | عدد الغرف لكل شخص بالغ |
| 0,241 (0,179) | -0,115 (0,095) | المصدر الرئيسي للتدفئة هو الديزل |
| أصول الأسر المعيشية | | |
| 0,380 (0,020) *** | 0,246 (0,040) *** | السيارة |
| 0,080 (0,052) | 0,133 (0,083) | الثلاجة |
| 0,091 (0,017) *** | 0,093 (0,038) * | الغلاية |
| 0,028 (0,081) | 0,300 (0,127) * | التدفئة المركزية |
| 0,080 (0,020) *** | 0,103 (0,043) * | المكنسة الشفاطة الكهربائية |
| 0,026 (0,030) | -0,061 (0,191) | موقد الطهي |

| استقصاء نفقات واستهلاك الفلستينيين لعام 2017 | استقصاء نفقات واستهلاك الفلستينيين لعام 2007 | |
|---|---|---|
| ** (0,017) 0,054- | (0,067) 0,034 | الغسالة |
| *** (0,026) 0,087 | *** (0,041) 0,171 | المكتبة المنزلية |
| *** (0,019) 0,168 | (0,085) 0,001- | التلفاز |
| *** (0,019) 0,066 | *** (0,038) 0,173 | الخط الهاتفي |
| * (0,026) 0,067 | *** (0,044) 0,208 | السائل |
| *** (0,019) 0,073 | *** (0,038) 0,164 | الحاسوب |
| *** (0,025) 0,220 | | الهاتف المحمول |
| 0,552 | 0,522 | نسبة الفرق المتعلقة بمتغير تابع يتم شرحه بمتغير مستقل |
| 3 720 | 1 223 | عدد الملاحظات |
| 0,485 | 0,541 | الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ |

ملاحظة: ترد الأخطاء القياسية بين قوسين. $*** p < 0.001$, $** p < 0.01$, $* p < 0.05$.